التوجهات الحديثة في مواجهة المسؤولية المدنية البيئية

د. بتول سلطان المعايطة

جامعة الاسراء (الأردن)

Modern trends in confronting environmental civil liability

DR. BATOOL SULTAN AL-MAAITEH

https://orcid.org/0009-0001-2588-4207

Isra University (Jordan), Batool.al-maaiteh@iu.edu.jo

تاريخ الاستلام: 26 / 05 /2025 تاريخ القبول: 09 / 07 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

تناول هذا البحث موضوع التوجهات الحديثة في مواجهة المسؤولية المدنية البيئية. ولعل بحث هذا الموضوع يتميز بأهمية خاصة باعتبار أن القضايا البيئية لا تقتصر على كونها مشكلات محلية بل أصبحت تحديات عالمية تتطلب استجابة جماعية وشاملة ، و تتعاظم أهمية هذا الموضوع في ظل غموض النصوص التشريعية المعالجة للموضوع وقصور قواعد المسؤولية المدنية التقليدية عن معالجة المسؤولية البيئية إذ بات من الضروري الوقوف على ماهية المسؤولية المدنية البيئية و التوجهات الحديثة لمواجهتها .

وخلصنا بالبحث إلى مجموعه من النتائج و التوصيات على النحو التالي إن تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالمسؤولية المدنية التقليدية عن الفعل الضار البيئي لا تحقق الحماية الكاملة للمضرور ، تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً واضحاً في إطار المسؤولية البيئية بشكل واضح من خلال كونها أدوات ملزمة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة وترسيخ مبادئ حماية البيئة على المستوى العالمي بصورة متكاملة وشاملة ، نتمنى وضع استراتيجيات تعزيز المسؤولية المدنية البيئية تمثل الإطار الذي يسهم في تمكين المجتمع المدني وتحفيزه على المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة و يرتكز هذا التوجه على ثلاثة جوانب رئيسية: التعليم والتدريب، التواصل الفعال، وتفعيل القوانين، حيث تلعب كل منها دورًا مهماً في بناء ثقافة بيئية واعية ومستدامة.

كلمات مفتاحية: المسؤولية البيئية.، التنمية المستدامة.، التلوث.، التوجهات الحديثة.، المسؤولية التقصيرية.

Abstract:

This research has addressed the topic of recent trends in the face of environmental civil liability. It is of particular importance to examine this topic since environmental issues are not only local problems but have become global challenges that require a collective and comprehensive response. human rights ", and the importance of the topic is heightened by the ambiguity of the legislative texts dealing with the topic and by the inadequacy of traditional civil liability rules in addressing environmental liability, since it has become necessary to see what environmental civil liability and recent trends to confront it are.

We concluded by examining a set of findings and recommendations as follows: the application of the general rules on traditional civil liability for an environmental injurious act does not fully protect the harm. international conventions play a clear role in the framework of environmental responsibility by being binding

instruments aimed at achieving sustainable development and consolidating the principles of environmental protection at the global level in an integrated and comprehensive manner, We wish to develop strategies to promote environmental civic responsibility as a framework that contributes to civil society's empowerment and stimulus to active participation in environmental conservation. This trend is based on three main aspects: Education and training, effective communication and activation of laws, each of which plays an important role in building a conscious and sustainable environmental culture.

Keywords: environmental responsibility; sustainable development; pollution; modern trends; default responsibility.

مقدمة:

تُعتبر المسؤولية البيئية مفهومًا حديثًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحديات البيئية التي تواجهها المجتمعات على مستوى العالم فلا تقتصر القضايا البيئية على كونها مشكلات محلية بل أصبحت تحديات عالمية تتطلب استجابة جماعية وشاملة. يُعزى ذلك بصورةٍ كبيرةٍ إلى النمو السكاني السريع، وزيادة الاستهلاك، والتوسع الحضري، مما أدى إلى الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية. في هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة لفهم كيفية توجيه السياسات والممارسات نحو تحقيق أهداف الاستدامة والمحافظة على البيئة.

وتهدف دعوى المسؤولية المدنية البيئية لتحديد الاثار القانونية الناتجة عن الافعال التي تلحق ضررا بالبيئة فتتضمن هذه الدعوى تحميل الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن التلوث والانتهاكات البيئية نتيجة أفعالهم، مما يساهم في تعزيز السلوكيات البيئية السليمة ويعمل على إرساء مبادئ المسؤولية المدنية ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر فهماً عميقاً للأبعاد القانونية للأفعال التي تلحق ضرراً بالبيئة.

تتباين دعاوى المسؤولية المدنية البيئية في نطاقها ونوع الأضرار التي تغطيها، فهي تشمل الأضرار الناتجة عن التلوث الهوائي، وتلوث المياه، والتدهور البيئي العام. والجانب القانوني في هذه الدعاوى يستند إلى مجموعة من الأسس القانونية التي تُعنى بحماية الحق في بيئة سليمة، وإن فشل التقيد بهذه الأسس سنكون امام دعاوى قضائية متعلقة بالتعويضات واستعادة الأضرار التي لحقت بالبيئة.

وقد اخترت جانب من جوانب المسؤولية المدنية البيئية الا وهو التوجهات الحديثة في مواجهة المسؤولية المدنية الحديثة.

أهمية الدراسة:

وتظهر أهمية البحث في سياق التحديات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، حيث لم تعد هذه القضايا قضايا محلية فحسب، بل أصبحت لها تداعيات عالمية تتطلب استجابة قانونية منسقة.

مشكلة الدراسة:

وتتجلى مشكلة الدراسة في صعوبة تحديد طبيعة المسؤولية المدنية البيئية فيصعب في بعض الاحيان اسقاط قواعد المسؤولية المدنية على المسؤولية البيئية مما يتطلب العمل على تحديث هذه القواعد بما يتناسب مع طبيعة المسؤولية البيئية و اضرار البيئة، كما تبرز مشكلة الدراسة في حداثة الموضوع و ندرة الدراسات و قلة المراجع التي يتناول الموضوع من جميع جوانبه وقلة الاحكام القضائية الأردنية في هذا المجال.

اسئلة الدراسة:

ويثير هذا الموضوع العديد من التساؤلات ومنها على سبيل المثال:

1. ما هي المسؤولية المدنية البيئية؟
2. وما هي الاسس التي تقوم عليها هذه المسؤولية؟
3. وما طبيعة المسؤولية المدنية البيئية؟
4. وكيف تلعب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية دوراً هاماً في التأكيد على المسؤولية البيئية؟
5. وما هو دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية؟

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور واحدها في هذا البحث علنا نجد لها اجابات شافية

منهجية الدراسة:

سنقوم في هذه الدراسة على اعتماد المنهج التحليلي حيث سنتعرف على مضامين النصوص القانونية و التعرف على مراميها وأبعادها بعمق، و أيضاً الأحكام القضائية ذات العلاقة بهذه الدراسة و تحليلها و بيان مدى انسجامها مع النصوص القانونية من خلال فهم عميق لمحتواه و التطرق لبعض الآراء الفقهية إن وجدت و كان لها ضرورة .

خطة الدراسة:

وبناءً على ما تقدم سنقوم بتقسيم هذا الموضوع الى مطلبين نخصص الأول لدراسة ماهية المسؤولية المدنية البيئية اما المطلب الثاني سنتحدث فيه عن التوجهات العالمية في المسؤولية المدنية البيئية.

المطلب الأول : ماهية المسؤولية المدنية البيئية

تمهيد و تقسيم

تُعتبر المسؤولية البيئية مفهومًا حديثًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحديات البيئية التي تواجهها المجتمعات على مستوى العالم ، وعليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين نخصص الاول لدراسة تعريف المسؤولية البيئية أنا الفرع الثاني سنتحدث فيه هن الطبعة القانونية للمسؤولية المدنية البيئية.

الفرع الأول : تعريف المسؤولية البيئية

تُعرَّف المسؤولية المدنية، في مجملها، بأنها الالتزام القانوني الذي يفرض على الفرد أو الكيان تعويض الأضرار التي تلحق بالآخرين نتيجة سلوكه أو تصرفاته غير المشروعة.(النقيب،1999، ص16)

كما تعرف المسؤولية المدنية بأنها " حالة الشخص الذي يرتكب أمراً يوجب المساءلة و قد تكون مسؤولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية " (حمزة ،2006، ص310)

فالمسؤولية المدنية هي جزاء الاضرار بالغير و يتمثل الجزاء فيها بتعويض المضرور عن الضرر حيث جاء بنص المادة (256) من القانون المدني " كل اضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر "

أما بالنسبة للمسؤولية البيئية فتعرف بأنها " التزام الأفراد والمؤسسات تجاه حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع مراعاة التأثيرات الناتجة عن أنشطتهم المختلفة " ، و يتضمن هذا المفهوم مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية التي تُقيم السلوكيات البيئية وتُشجع الأفراد و المؤسسات على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة .(عبد السلام و محمود ،2023، ص 44)

تسعى المسؤولية المدنية البيئية إلى تحديد حدود الأفعال المسموح بها وغير المسموح بها، وذلك من خلال مجموعة من القوانين التي تركز على تعويض الأضرار الناجمة عن التلوث أو استنزاف الموارد الطبيعية حيث تشمل هذه الأنظمة إطارات قانونية تشمل جميع الفاعلين منذ الأفراد وصولًا إلى المؤسسات الدولية، حيث يتعين على الجميع الالتزام بممارسات مستدامة تضمن حماية البيئة للأجيال القادمة. كما يُعتبر التقاضي أحد الأدوات الرئيسية لإنفاذ هذه المسؤوليات، حيث يستطيع الأفراد المتضررون من الانتهاكات البيئية المطالبة بحقوقهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

ويتطلب تحقيق هذه الحماية وجود انظمة قانونية للمسؤولية المدنية التي تركز على الأضرار البيئية هذه الأنظمة تهدف إلى ضمان عدم تعرض البيئة والمجتمعات للأضرار نتيجة الأنشطة البشرية، وتعزز التوازن بين التطور الصناعي والحفاظ على البيئة. بالتالي، تُعتبر المسؤولية المدنية البيئية جزءًا لا يتجزأ من البنية القانونية التي تحمي حقوق الأفراد والمجتمعات، وتعزز من استدامة الموارد البيئية و بذات الوقت يعد الالتزام بالتعويض عن الأضرار البيئية نتيجة طبيعية للترابط بين المفاهيم الأساسية للمسؤولية المدنية ومصالح المجتمع ككل.

تعتبر المسؤولية البيئية عنصرًا جوهريًا في إطار التنمية المستدامة، حيث تؤثر بشكل مباشر على تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة ، حيث ان تعزيز الوعي البيئي يؤثر على كيفية إدراك الأفراد والشركات والدول لمكانتهم تجاه الموارد الطبيعية. فعند تبني ممارسات مسؤولة، يتمكن المجتمع من الحد من التدهور البيئي، وضمان توفر الموارد للأجيال القادمة، وتحقيق مستوى معيشة يستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والمشاركة الفعالة.

كما تلعب المسؤولية البيئية دورًا حيويًا في تعزيز العلاقات الدولية، حيث تسهم في بناء الثقة بين الدول وتسهيل التعاون عبر تبادل المعرفة والخبرات في سياق العولمة، اذ بات من الضروري تعزيز الشراكات الدولية لضمان تحقيق التقدم البيئي، إذ إن التحديات مثل تلوث الهواء والماء والأرض لا تعترف بالحدود الوطنية. وبالتالي، فإن المسؤولية البيئية تمثل التزامًا جماعيًا يتطلب تكاتف الجهود في مواجهة هذه القضايا المعقدة، مما يتيح خلق بيئة صحية ومستدامة تعود بالنفع على الجميع .

وتتعدَّد أبعاد المسؤولية البيئية التي تشمل الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. فعلى الصعيد الاجتماعي، تشدد المسؤولية البيئية على أهمية المشاركة المجتمعية والوعي البيئي، مما يعزز من فرص تحقيق التغير الإيجابي في السلوكيات الفردية والجماعية نحو البيئة. أما على الصعيد الاقتصادي، فتسعى الشركات إلى دمج اعتبارات البيئة في استراتيجياتها، وذلك من خلال الابتكارات المُستدامة واستخدام التكنولوجيا النظيفة، مما يسهم في تحقيق مزيد من الكفاءة وتقليل الأثر البيئي السلبي. بينما تُركز الأبعاد البيئية على إدارة الموارد الطبيعية بشكل يتسم بالعدالة، بما يضمن توازن النظام البيئي وحماية التنوع البيولوجي.

علاوة على ذلك، يجب أن تُفهم المسؤولية البيئية كالتزام طويل الأمد يتطلب التنسيق بين كافة الأطراف المعنية، بدءًا من الحكومات مرورًا بالقطاع الخاص إلى المجتمع المدني. يستدعي ذلك الحاجة إلى سن القوانين واللوائح البيئية التي تُحدِّد الإطار القانوني الذي يحكم هذا الالتزام، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجيات فعالة للتطبيق والمراقبة. في سياق عالمي يتسم بالتغيرات المناخية والتدهور البيئي، تتعاظم أهمية المسؤولية البيئية باعتبارها شرطًا أساسيًا لمواجهة التحديات المعاصرة، مما يستدعي تكافل الجهود وتعزيز الوعي البيئي كمبادئ أساسية في جميع مجالات الحياة.

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للمسؤولية البيئية

تقسم المسؤولية المدنية إلى نوعين رئيسيين بالنظر الى طبيعة الالتزام الذي تم الاخلال به ، تتمثل بالمسؤولية العقدية، التي تنشأ عن إخلال بالتزامات تعاقدية، والمسؤولية أو التقصيرية، التي تتعلق بالضرر الناتج عن فعل غير مشروع،

سواء كان ذلك فعلًا إيجابيًا أو سلبياً يسبب الضرر للغير. تتضمن المسؤولية المدنية عناصر محددة، تشمل الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية، حيث يجب إثبات كل عنصر لنجاح المطالبات المتعلقة بالمسؤولية.

السؤال الذي يثور في هذا المقام هل تعتبر المسؤولية المدنية البيئية مسؤولية عقدية أم مسؤولية تقصيرية؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من العودة إلى طبيعة كل نوع من انواع هذه المسؤولية فالمسؤولية العقدية تنشأ عن الاخلال بالتزامات عقدية وترى الباحثة أنه لابد من بناء المسؤولية البيئية على اساس المسؤولية التقصيرية وليس المسؤولية العقدية .

ويعود السبب في بناء المسؤولية البيئية على احكام المسؤولية التقصيرية هو أنه في مجال أضرار البيئة عادة لا يكون ثمة عقد بين المضرور ومسبب الضرر، وبالتالي حصول الضرر ليس نتيجة لعدم الالتزام، ولكن هذا لا يمنع من قيام مسؤولية عقدية عن الأضرار البيئية إذا تحقق أركانها .(المذهان ،2006، ص64)

أما عن كون المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تصيب البيئة هي مسؤولية تقصيرية، يعود إلى أن المسؤولية التقصيرية عامة ذات نطاق أوسع وأشمل من المسؤولية العقدية، بحيث أنها تستوعب صور تعدي الإنسان على البيئة وخطورة هذا التعدي، كما أن قواعد المسؤولية التقصيرية متصلة بالنظام العام وبالتالي لا يجوز الاتفاق على التخفيف أو الإعفاء منها

اضف الى ذلك أن التعويض عن الضرر في نطاق المسؤولية التقصيرية يشمل الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع، في حين يشمل التعويض في المسؤولية العقدية الضرر المباشر المتوقع فقط، لذلك كان تأسيس المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تصيب البيئة، مسؤولية تقصيرية أشمل وأوسع. (الحسناوي ، 2014 ، ص140-160)

تبنى النظام القانوني في العديد من الدول مفهوم "الخطأ"، والذي يشير إلى تصرف ينطوي على إهمال أو سوء تصرف، يمكن أن يُعزى إلى الفرد أو الكيان المتسبب في الضرر. هذا الخطأ يمكن أن يكون بفعل مباشر أو نتيجة توقف عن اتخاذ إجراء، مما يسهم في إلحاق الأذى. كذلك، يُعتبر الضرر الناتج عن هذا الخطأ شرطاً أساسياً لتحفيز المسؤولية المدنية؛ فقد يكون الضرر متعلقًا بالخسائر المالية، أو الأذى الجسدي، أو الأضرار البيئية، مما يؤدي بالتالي إلى استحقاق تعويض من الجاني.(الدسوقي ،1980، ص42)

إلا أن المشرع الأردني اسس المسؤولية التقصيرية على اساس الضرر حيث جاء بنص المادة (256) من القانون المدني " كل اضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر "

لكي تقوم المسؤولية المدنية البيئة لابد من توافر ثلاثة اركان الفعل الضار و الضرر و علاقة السببية بين الفعل الضار و الضرر الذي تحقق ، و عليه كل فعل سبب ضرراً للبيئة بأي شكل من الاشكال يؤدي الى مساءلة الفاعل مساءلة قانونية ، ولكن السؤال الذي يثور في هذا المقام هل كل فعل يحدث ضرراً للبيئة يوجب التعويض أم لا ؟

لم يعرف المشرع الأردني الفعل الضار ولكن بالعودة لقانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 نجد أنه بالمادة (2) منه عرف التلوث انه " اي تغيير سلبي على اي من عناصر البيئة يتخطى بصورة مباشرة أو غير مباشرة المعايير و المواصفات البيئية المعتمدة من الوزارة او يتسبب بهذا التغيير سواء حدث بصورة محسوسة او غير محسوسة أو يؤدي الى الحد من استخدام هذه العناصر او يقلل من قيمتها الاقتصادية او الجمالية او الاجتماعية او يؤدي الى القضاء عليها جزئيا او كلياً او يؤثر في ممارسة الحياة الطبيعية للكائنات الحية وكل ما يخل بالتوازن الطبيعي بها "

كما عرف ذات القانون التدهور البيئي بأنه " أي تأثير في البيئة يقلل من قيمتها او يشوه طبيعتها او يستنزف مواردها او يضر بعناصرها او بخدمات النظام البيئي او بالتراث الانساني او الطبيعي المعتمد بصورة جسيمة مباشرة أو تراكمية "

وعليه نجد أن المشرع الأردني لم يشترط الخطأ لقيام المسؤولية فقط اكتفى بحدوث الاثر البيئي المتمثل بالضرر أو بالتلوث و التدهور البيئي ، كما نجد أن المشرع الأردني اشترط لحدوث التدهور البيئي أن يكون تأثير الفعل الضار على البيئة بصورة جسيمة معنى ذلك اذا كان تأثير الفعل الضار على البيئة تأثيراً يسيراً فلا مجال لقيام المسؤولية المدنية البيئية .

وقد يكون الضرر المتحقق نتيجة هذه الافعال الضارة ضرراً ماديا كإنشاء مصنع بمنطقة ادى الى نقصان قيمة العقارات المجاورة للمصنع بسبب التلوث الذي احدثه المصنع هنا يستحق المتضرر من هذا التلوث الحصول على تعويض عادل تقدره المحكمة بقدر نقصان قيمة عقاره .

لكن السؤال الذي يثور في هذا المقام هل الضرر الادبي الناشئ عن الفعل الضار بالبيئة يستوجب التعويض ؟ وان كانت الاجابة نعم ما هو الاساس الذي يتم اعتماده لتقدير مقدار التعويض عن هذا الضرر ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من العودة لنصوص القانون المدني حيث جاء بنص المادة (1/267) "يتناول حق الضمان الضرر الادبي كذلك" معنى ذلك أن الضرر الادبي الناتج عن افعال تضر بالبيئة يستوجب التعويض عنه فاذا قام احد الاشخاص بالتخلص من بعض المواد السامه في مياه النهر و شربت احد الحيوانات من هذه المياه وتوفى هذا الحيوان ، هل يحق لصاحب الحيوان المطالبة بالتعويض عن الضرر الادبي الذي لحق به جراء وفاة حيوانه ؟

بالعودة لنصوص القانون المدني الناظمة للتعويض عن الضرر الادبي نجد انها حصرت التعويض على الازواج والاقربين من الاسرة عما يصيبهم من ضرر ادبي بسبب موت المصاب وهذا ما اكدت عليه المادة (2/267) من القانون المدني.

المطلب الثاني : التوجهات العالمية في المسؤولية البيئية

تمهيد و تقسيم

تعتبر التوجهات الحديثة في المسؤولية البيئية نقطة تحول لتشجيع الأنشطة المستدامة و تتمثل هذه التوجهات بإدخال مرونة أكبر في القوانين البيئية و الاتفاقيات الدولية ، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الابتكارات المستدامة ويتطلب ذلك أيضًا بناء إطار يعزز من قدرات الأفراد والمجتمعات لإدراك دورهم الحيوي في هذه المسألة، مع ضرورة تعزيز التعليم والتوعية البيئية كجزء أساسي من أي خطة للحد من الأضرار البيئية ،وعليه يتضح لنا أن المسؤولية البيئية ليست مجرد خيار بل هي ضرورة حتمية لضمان مستقبلٍ أكثر استدامة وأمانًا.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الأول لدراسة دور التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية في المسؤولية المدنية البيئية أما الفرع الثاني سنتناول فيه دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية.

الفرع الاول :دور التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية في المسؤولية المدنية البيئية

تتسم التشريعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية البيئية بأهمية خاصة في حماية البيئة وضمان حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة بالأنشطة الضارة و تتنوع هذه التشريعات بين القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية، حيث يسهم كل منها في تطوير إطار قانوني يتجاوب مع التحديات البيئية المعاصرة

وتشدد القوانين الوطنية على مبدأ المسؤولية، حيث تُلزم الأفراد والشركات بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة التي تؤثر سلبًا على البيئة. تختلف آليات تطبيق هذه القوانين من دولة إلى أخرى، حيث يمكن أن تتضمن غرامات مالية، أو أعباء تعويضية، أو إجراءات تحويلية تشمل الاستعادة والتعافي للبيئات المتضررة.

وتطبيقاً لذلك نص قانون حماية البيئة في المادة (19) منه على " أ .يعاقب بغرامة لا تقل عن الفي دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار كل من يخالف أحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من هذا القانون. ب .يعاقب بالأشغال مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تزيد على مائة الف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة (7) من هذا القانون مع الزام المخالف بإعادة هذه المواد إلى مصدرها أو إلى أي

جهة قادرة على معالجتها وعلى نفقة المخالف. ج .يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الفي دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة (8) من هذا القانون وللمحكمة مصادرة المواد والأدوات والآلات المستعملة لارتكاب المخالفة بصورة رئيسية أو إتلاف أي منها على نفقة المخالف وإذا كان من بين هذه المواد أو الأدوات وسائط نقل، للمحكمة أن تقرر الإفراج عنها مقابل غرامة إضافية تعادل (50%) من قيمة الغرامات والتعويضات المحكوم بها في الدعوى"

فتعتبر القوانين الوطنية المتعلقة بالمسؤولية المدنية البيئية من الركائز الأساسية لتحديد الأطر القانونية التي تنظم التعويض عن الأضرار البيئية وتصحيحها ، فتشمل القوانين الوطنية مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالمسؤولية، مثل التعويض عن الأضرار البيئية الناجمة عن الانشطة الصناعية، ويعتمد تطبيق هذه القوانين على بعض العناصر الأساسية، مثل الفعل الضار، علاقة السببية، وحدوث الأضرار.

على الرغم من أن القوانين الوطنية تسعى إلى تجنب الأضرار البيئية، إلا أنها تعاني من عدة تحديات تتمثل بغياب التنسيق الفعّال بين الهيئات المختلفة المعنية بالإدارة البيئية، ومحدودية شمولية بعض التشريعات، وقيود التنفيذ، مما يؤدي إلى ضعف الالتزام بالمعايير المصممة لحماية البيئة ،الأمر الذي يثير جدلًا واسعًا حول مدى جدوى فعالية التشريعات في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وعليه يتطلب تعزيز فعالية المسؤولية المدنية البيئية تعزيز التشريعات الوطنية و مواجهة تلك التحديات

وبالمقابل فقد اصدرت فرنسا قانون البيئة عام 1972 الذي وضع المبادئ الاساسية للمحافظة على البيئة و التنمية المستدامة حيث تعتبر التشريعات الفرنسية من الركائز لحماية البيئة خاصة بعد انعقاد مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة في ستكهولهم ، و بذات الوقت تلعب التشريعات البيئية الالمانية دوراً واضحاً في حماية البيئة و التنمية المستدامة وذلك من خلال تركيزه على دعم الطاقة المتجددة و و التقليل من الاعتماد على الوقود .

الا انه يتميز القانون الفرنسي عن القانون الالماني من حيث تشدد القانون الفرنسي في التعويض عن الضرر فيشمل الضرر المباشر و غير المباشر و الاثار المترتبة على ذلك في حين يكتفي القانون الالماني بالاعتماد على مفهوم الوقاية قبل حدوث الضرر وذلك من خلال اتخاذ التدابير لحماية البيئة قبل حدوث الضرر.

كما تعد المعاهدات الدولية أحد الجوانب الأساسية التي تؤطر المسؤولية المدنية البيئية، حيث تمثل إطاراً قانونياً يتجاوز الحدود الوطنية ويعكس التحديات البيئية المستدامة على مستوى العالم حيث تتضمن هذه المعاهدات مجموعة متنوعة من الالتزامات التي تعهدت بها الدول من أجل حماية البيئة والسعي نحو التنمية المستدامة. ومن أبرز هذه المعاهدات، تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية باريس ضمن تلك المعاهدات الحيوية التي تهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز التكيف مع آثار التغير المناخي.

كما تعتبر اتفاقية ريو من اهم الاتفاقيات المرتبطة بالبيئة و التنمية المستدامة حيث تعتبر هذه الاتفاقية استجابة للتحديات البيئية المتزايدة اذ تضمنت هذه الاتفاقية مجموعه من المبادئ و الاسس التي تساعد على المحافظة على التنمية المستدامة من خلال دمج الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، و من اهم المبادئ التي تضمنتها التي تضمنتها هذه الاتفاقية مبدأ المشاركة الجماهيرية و الشفافية الامر الذي يشجع التعاون بين الحكومة و الافراد.

فتلعب الاتفاقيات الدولية دوراً واضحاً في إطار المسؤولية البيئية بشكل واضح من خلال كونها أدوات ملزمة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة وترسيخ مبادئ حماية البيئة على المستوى العالمي بصورة متكاملة وشاملة وتمثل هذه الاتفاقيات مجموعة متنوعة من المعاهدات والاتفاقيات، والتي تعمل جميعها على تحديد المبادئ الأساسية التي تنظم التعاون الدولي في

مجال البيئة والموارد الطبيعية، وكل من هذه الاتفاقيات تحدد التزامات واضحة ومحددة للدول الموقعة، كما توضح كيفية إدارتها للتحديات البيئية العديدة والمتزايدة التي تواجهها، مما يسهم بشكل كبير في تكامل الجهود العالمية لمواجهة المشكلات البيئية الملحة مثل الاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي

الفرع الثاني : دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية

يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية، حيث يعمل كحلقة وصل بين الأفراد والحكومات، ويساهم في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة من خلال مبادرات متعددة وآليات فاعلة ، حيث يشمل المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية، و مؤسسات المجتمع المحلي، والهيئات التطوعية، التي تسعى لزيادة الوعي البيئي وتعزيز المشاركة المجتمعية في قضايا حماية البيئة. من هنا، تأتي أهمية فهم التطورات التي تحدث في هذا السياق، وتقييم مدى فاعلية الجهود التي يبذلها المجتمع المدني في دفع عجلة الإصلاحات البيئية.(ازبور ،2024، ص35)

يمثل المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في تعزيز الوعي والعمل البيئي، حيث يلعب دورًا مهماً في مجموعة متنوعة من القضايا البيئية التي تواجه المجتمعات الحديثة ، و ذلك من خلال التوعية وتعليم الأفراد حول أهمية الحفاظ على البيئة. سواء من خلال حملات التثقيف البيئي، أو تنظيم الفعاليات مثل تنظيف الشواطئ وزراعة الأشجار، تُعتبر هذه الأنشطة أدوات محورية لتعبئة المجتمع وتحفيزه نحو المسؤولية البيئية.(عبد السلام ، 2023، ص56)

وعليه تزداد أهمية دور الأفراد في المسؤولية البيئية بشكل ملحوظ، إذ يعتبر كل فرد جزءًا لا يتجزأ من المجتمع ومن المنظومة البيئية التي تتطلب التعاون والتكاتف لحمايتها حيث يُعتبر الوعي البيئي الخطوة الأساسية التي يجب أن يبدأ منها الأفراد، حيث يشمل ذلك فهم التحديات البيئية التي تواجه العالم، مثل التغير المناخي، تدهور الموائل، وتلوث البيئة. من خلال إدراك الآثار السلبية للنشاطات اليومية على البيئة، وبذلك يتمكن الأفراد من اتخاذ قرارات أكثر استدامة، سواء كان ذلك من خلال تقليل استهلاك المواد، إعادة التدوير، أو حتى المشاركة في حلقات تعليمية وورش عمل تهدف إلى نشر المعرفة البيئية.

إلا أن دور الأفراد بشكل منفرد لا يمكن أن يحقق الهدف المنشود من المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة فلا بد من وجود مشاركة مجتمعية تتمثل بالمشاركة الفعالة للأفراد ومجموعات المجتمع في الأنشطة البيئية، سواء من خلال المنظمات غير الحكومية، أو الحملات المحلية، أو البرامج الحكومية إذ تعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في تعزيز المسؤولية البيئية، إذ تلعب دورًا مهماً في مفاهيم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. حيث تسهم المشاركة المجتمعية في خلق إحساس بالمسؤولية المشتركة تجاه القضايا البيئية، حيث يدرك الأفراد أن تأثيرهم يمكن أن يمتد لأبعد من الدوائر الضيقة التي يعيشون فيها.

إذ يعد تشجيع المشاركة الفردية والجماعية في الأنشطة البيئية، كحملات التشجير وتنظيف الشواطئ أو الأنهار، أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه البيئة. فإن التوعية والتثقيف البيئي لا يقتصران على نشر المعلومات، بل يتجاوزان ذلك ليتضمنا تعزيز القيم والممارسات المستدامة التي تساهم في حماية وصون البيئة.

كما تعتبر المشاركة في صنع القرار من العناصر الأساسية التي تعزز دور المجتمع المدني في إطار المسؤولية المدنية البيئية. تستند هذه المشاركة إلى مفهوم الشفافية والديمقراطية، حيث يحق لجميع الأفراد والجماعات التأثير في السياسات والتشريعات التي تؤثر على بيئتهم المحلية والعالمية. يعكس هذا النوع من المشاركة التفاعل بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك الحكومة، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ما يساهم في تحقيق توازن بين المصالح العامة والخاصة.(المعايطة ، 2023، ص525)

لكن السؤال الذي يثور في هذا المقام إلى أي مدى يمكن تطبيق دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية البيئة ؟ أي هل نواجه التحديات لتحقيق هذا الدور ؟

للإجابة على عذا التساؤل لابد من العودة إلى الظروف الاقتصادية و السياسية المحيطة ونرى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية اذ يعتبر نقص التمويل أحد معوقات عمل المنظمات غير الحكومية والهيئات المجتمعية، فالكثير من هذه المؤسسات تعتمد على المساعدات الخارجية والتبرعات، مما يجعل استمراريتها وفعاليتها مهددة بتقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية مما يحد من قدرتها على الترويج للوعي البيئي والتوعية بمسؤوليات المجتمع تجاه البيئة.(الكساسبة ،2022، ص324)

اضف الى ذلك عدم الوعي العام لدى الافراد بالمجتمع اذ يعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في سعيه نحو تعزيز المسؤولية المدنية البيئية. يتمثل هذا النقص في المعرفة لدى الأفراد والجماعات في عدم إدراكهم العميق للمسؤوليات البيئية التي تقع على عاتقهم، وبالتالي غياب الفهم الكافي لعواقب أفعالهم على البيئة. فكلما ازداد عدم الوعي بشأن قضايا البيئة، ازداد خطر التدهور البيئي واستمرارية التصرفات السلبية.

وترى الباحثة أنه لتجنب هذه التحديات لابد من وضع استراتيجيات تعزيز المسؤولية المدنية البيئية تمثل الإطار الذي يسهم في تمكين المجتمع المدني وتحفيزه على المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة و يرتكز هذا التوجه على ثلاثة جوانب رئيسية: التعليم والتدريب، التواصل الفعال، وتفعيل القوانين، حيث تلعب كل منها دورًا مهماً في بناء ثقافة بيئية واعية ومستدامة.

الخاتمة :

بعد أن انتهينا من اعداد هذا البحث فقد حاولنا أن نوضح ماهية المسؤولية المدنية البيئية و ما هي طبيعة هذه المسؤولية كما تحدثنا عن التوجهات العالمية لتعزيز المسؤولية البيئية من حيث دور التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية بالإضافة الى دور المجتمع المحل من افراد و منظمات و مؤسسات بتعزيز المسؤولية المدنية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة ، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات على النحو التالي :

اولاً: النتائج :

1. إن قانون حماية البيئة الأردني لم يتناول تنظيم المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية ، مما يستلزم معه الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني
2. إن تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالمسؤولية المدنية التقليدية عن الفعل الضار البيئي لا تحقق الحماية الكاملة للمضرور بينيا ، إذ أنها تتطلب من المضرور إثبات أركان المسؤولية الثلاثة وهو ما يصعب على المضرور القيام به
3. لم يعط قانون حماية البيئة الجمعيات المعنية بحماية البيئة في الأردن ولا وزارة البيئة الحق في رفع الدعوى البيئية عن الأضرار البيئية التي تصيب العناصر العامة للبيئة.
4. لم يتضمن قانون حماية البيئة الأردني أية نصوص تتناول إمكانية اللجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة لوقف الضرر البيئي ، كما لم يتضمن طرقا محددة لتعويض الأضرار البيئية ولم يحدد كذلك مدة تقادم خاصة للأضرار البيئية مما يستلزم الرجوع في كل ذلك إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني.

5. تعد المسؤولية المدنية البيئية مسؤولية تقصيرية و ليست مسؤولية عقدية ، فالمسؤولية التقصيرية عامة ذات نطاق أوسع وأشمل من المسؤولية العقدية، بحيث أنها تستوعب صور تعدي الإنسان على البيئة وخطورة هذا التعدي، كما أن قواعد المسؤولية التقصيرية متصلة بالنظام العام وبالتالي لا يجوز الاتفاق على التخفيف أو الإعفاء منها
6. لم يشترط المشرع الأردني الخطأ لقيام المسؤولية فقط اكتفى بحدوث الاثر البيئي المتمثل بالضرر أو بالتلوث و التدهور البيئي ، كما نجد أن المشرع الأردني اشترط لحدوث التدهور البيئي أن يكون تأثير الفعل الضار على البيئة بصورة جسيمة معنى ذلك إذا كان تأثير الفعل الضار على البيئة تأثيراً يسيراً فلا مجال لقيام المسؤولية المدنية البيئية .
7. تعتبر القوانين الوطنية من الركائز الأساسية لتحديد الأطر القانونية التي تنظم التعويض عن الأضرار البيئية وتصحيحها إذ تسعى إلى تجنب الأضرار البيئية، إلا أنها تعاني من عدة تحديات تؤدي إلى ضعف الالتزام بالمعايير المصممة لحماية البيئة
8. تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً واضحاً في إطار المسؤولية البيئية بشكل واضح من خلال كونها أدوات ملزمة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة وترسيخ مبادئ حماية البيئة على المستوى العالمي بصورة متكاملة وشاملة
9. يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية، حيث يعمل كحلقة وصل بين الأفراد والحكومات، ويساهم في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة من خلال مبادرات متعددة وآليات فاعلة.

ثانيا: التوصيات

1. نتمنى على المشرع الأردني النص بقانون حماية البيئة على امكانية اللجوء الى قاضي الامور المستعجلة في القضايا البيئية التي تستدعي الاستعجال
2. نتمنى على المشرع الاردني تحديد تنظيم المسؤولية الناتجة عن الاخلال بالمسؤولية البيئة وعدم ترك هذا الموضوع للقواعد العامة
3. نتمنى مواجهة التحديات التي تواجه القوانين الوطنية المتمثلة ببغياب التنسيق الفعّال بين الهيئات المختلفة المعنية بالإدارة البيئية، ومحدودية شمولية بعض التشريعات، وذلك من خلال تفادي هذه التحديات.
4. نتمنى وضع استراتيجيات تعزيز المسؤولية المدنية البيئية تمثل الإطار الذي يسهم في تمكين المجتمع المدني وتحفيزه على المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة و يرتكز هذا التوجه على ثلاثة جوانب رئيسية: التعليم والتدريب، التواصل الفعال، وتفعيل القوانين، حيث تلعب كل منها دورًا مهماً في بناء ثقافة بيئية واعية ومستدامة.

قائمة المراجع :

ازبور ،عبد اللطيف ، (2024) التنية المحلية المستدامة بالمملكة المغربية دراسة مقارنة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 4 ، العدد 12

حسناوي ، حسن حنتوش رشيد ، (2014) ، دعوى التعويض عن الضرر البيئي ، جامعة الكوفة ، مركز الدراسات الكوفية ، العراق

حمزة ، محمود جلال ، (2006) ، التبسيط في شرح القانون المدني الأردني ، الجزء الثاني ، دار المطبوعات والنشر ، عمان
الدسوقي ، ابراهيم ، (1980) ،المسؤولية المدنية بين التقييد و الاطلاق ، دار النهضة العربية ، القاهرة
عبد السلام ، جهان ، (2023) ،دور التمويل الاخضر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في افريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
عبد السلام و محمود ، اماني محمد شريف، هناء فرغلي علي ،(2023) ، المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعة على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر2050م دراسة ميدانية بجامعة أسيوط، المجلة العلمية لكلية التربية ، مجلد 39 ، العدد 12
الكساسبة، بلال ياسين ، (2022) ، اثر التنمية المستدامة على التحول الديمقراطي ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 3 العدد 1
المذهان ، نايف جليل فاضل ، (2006) ، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية في القانون الاردني و القانون المقارن ، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية
المعايطة ، علي هاني ، (2023) دور البلديات في التنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ،المجلد 4 ، العدد 12
النقيب، عاطف ، (1999) ، النظرية العامة للمسؤولية عن الفعل الشخصي ، ط2، دار صادر ، بيروت

القوانين:

القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976 المنشور على الجريدة الرسمية عدد 2645 الصفحة 2 تاريخ 1976/8/1
قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 المنشور على الجردية الرسمية عدد5455 الصفحة 2703 تاريخ 2017/4/16